

٣٠ يوليو، ٢٠٢٥

النشرة اليومية

صندوق النقد الدولي يرفع توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السعودية لعام 2025 إلى 3.6%

في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (WEO) الصادر في يوليو 2025، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية لعام 2025 إلى 3.6%، بزيادة قدرها 60 نقطة أساس عن تقديراته السابقة البالغة 3.0% التي صدرت في أبريل. كما عدّل الصندوق توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2026 في المملكة إلى 3.9%، مقارنة بالتقدير السابق البالغ 3.7%.

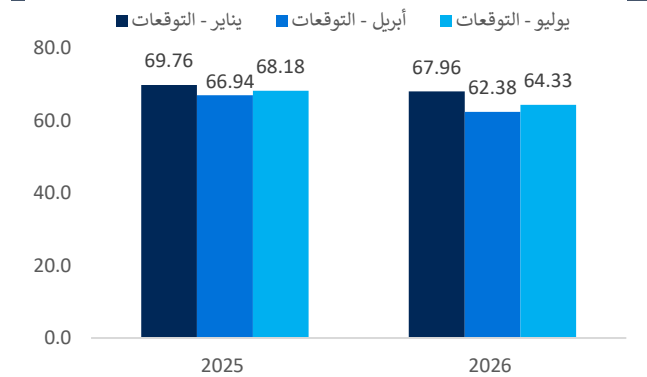
تمت مراجعة توقعات النمو العالمي بالرفع إلى 3.0% لعام 2025 (مقارنة بـ 2.8% سابقاً) و3.1% لعام 2026 (مقارنة بـ 3.0% سابقاً) ويُعزى ذلك إلى:

1. تقديم النشاط الاقتصادي: توقع فرض رسوم جمركية أعلى دفع الشركات والمستهلكين، خصوصاً في الولايات المتحدة والصين، إلى تسريع عمليات الاستيراد والتصدير والاستثمار قبل سريان الحواجز التجارية المحتملة.
2. انخفاض معدلات الرسوم الجمركية الفعلية عن المتوقع: رغم إعلان رسوم أعلى في أبريل، إلا أن تنفيذها تأخر أو تم تخفيضها، ما خفف من الأثر السلبي على التجارة ودعم النشاط الاقتصادي.
3. تحسن الأوضاع المالية: ضعف الدولار الأمريكي وانخفاض معدلات الفائدة الفعلية في الاقتصادات المتقدمة أسهما في تيسير الأوضاع المالية العالمية.
4. الحوافز المالية في الاقتصادات الكبرى: دول مثل الولايات المتحدة (من خلال حزمة OBBBA المالية)، والصين، وألمانيا قامت بتوسيع السياسات المالية، مما دعم الطلب وساهم في رفع توقعات الناتج المحلي الإجمالي.

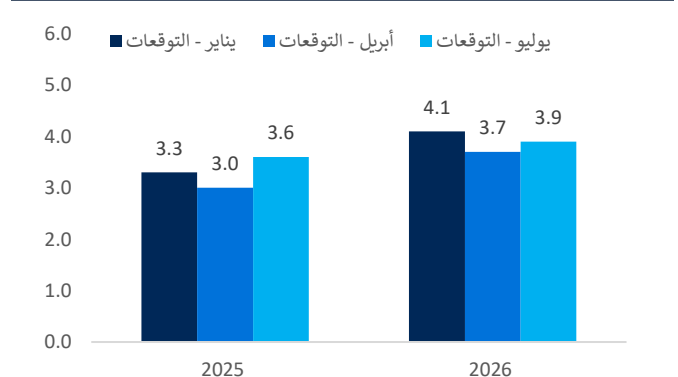
كما قام صندوق النقد الدولي برفع توقعاته لأسعار النفط، حيث يتوقع الآن أن يبلغ متوسط سعر النفط 68.2 دولاراً للبرميل في عام 2025 (مقارنة بـ 66.9 دولاراً سابقاً)، و64.3 دولاراً للبرميل في عام 2026 (مقارنة بـ 62.4 دولاراً سابقاً)، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى المخاطر الجيوسياسية والطلب القوي غير المتوقع على المدى القصير نتيجة تسريع النشاط التجاري العالمي. ومع ذلك، تظل النظرة المستقبلية للمدى المتوسط سلبية، إذ إن المعروض من منتجي أوبك+ وغير أوبك لا يزال يتجاوز نمو الطلب المحدود.

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية (%)

توقعات أسعار النفط (دولار أمريكي للبرميل)



المصدر: صندوق النقد الدولي، أبحاث العربي المالية



المصدر: صندوق النقد الدولي، أبحاث العربي المالية

إخلاء مسؤولية:

تم إعداد هذا التقرير استنادًا إلى معلومات يُعتقد أنها موثوقة، إلا أن "العربي المالية" لا تقدم أي ضمان أو تعهد، صريحًا كان أم ضمنيًا، بشأن دقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات، كما لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر قد ينشأ بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك نتيجة الإهمال) بسبب أخطاء أو سهو في هذه المعلومات.

تم إعداد هذا التقرير من قبل "العربي المالية" لأغراض معلوماتية فقط، ولا يُعد، ولا ينبغي اعتباره، نصيحة أو توصية أو عرضا للبيع أو دعوة للاشتراك أو الشراء أو البيع في أي أوراق مالية. كما لا يشكل هذا التقرير أو أي جزء منه أساسًا لأي عقد أو التزام، ولا يجوز الاعتماد عليه في هذا السياق. كما أن الآراء أو وجهات النظر الواردة فيه قابلة للتغيير دون إشعار مسبق.

يُقدّم هذا التقرير والمعلومات الواردة فيه لأغراض معلوماتية عامة فقط، ولا يراعي أي أهداف استثمارية أو أوضاع مالية أو احتياجات خاصة لأي من المتلقين. كما أنه لم يُعدّ بغرض توجيه المعلومات إلى جهة معينة، بل يقتصر على تقديم معلومات عامة غير مخصصة.